Journal of Engineering Sciences
Assiut University
Faculty of Engineering
Vol. 43
No. 3
May 2015
PP. 378 – 402

تقييم سياسات تنمية قرى الظهير الصحراوي المستدامة في صعيد مصر

رشا على العشماوي*[1]، منى عوض الوزير[2]، صفى الدين حامد [3]

[1، 2] قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة – جامعة المنصورة
[3] قسم العمارة - كلية الفنون الجميلة - جامعة الاسكندرية

(Received 28 March 2015; Revised 15 April 2015; Accepted 30 April 2015)

ملخص البحث

تتعدد مشاكل مصر العمرانية الراهنة وتحتاج معالجتها الى مراجعة شاملة، وحيث أن تقدم أي مجتمع يعتمد على وجود منظومة متكاملة تتمثل في ثلاث محاور تساعد على بناء الانسان في هذا المجتمع وتتمثل في المحور الاقتصادي و المحور الاجتماعي والمحور البيئية، وحتى تكون عملية البناء سليمة يجب توفر علاقة تبادلية بين تلك المحاور الثلاثة.

ومن أهم تلك المشكلات زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر، هذه الزيادة في عدد السكان صاحبها تدهور اقتصادي نتيجة فشل سياسات الدولة في الاستفادة من ازدياد الأيدي العاملة، فزادت نسبة الفقر في المجتمع المصري، ولما كان الامتداد الأفقي على حساب الرقعة الزراعية، وحيث أن الثورة الخضراء التي من الممكن أن تساعد الدول النامية على تخطى أزمتها في الغذاء تحتاج إلى أنظمة تتكلف الكثير لقيامها، لذا جاءت القوانين الصارمة والحازمة التي تمنع هذا الامتداد للمباني في المناطق الزراعية ولكن لم تنجح كل الإجراءات التي اتخذت خلال السنوات السابقة فى وقف التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية ووصل حجم ما فقدناه فيها إلى أكثر من مليون و200 ألف فدان من أجود الأراضي أغلبها في الدلتا تم إهدارها بفعل الزحف والنمو العشوائي.

من هنا يجب الاعتراف بالواقع ومحاولة حل مشكلة التعدي على الأراضي الزراعية بناء على تخطيط عمراني يتماشى مع الحاجة للعمران، وضرورة النظر للمدى القصير والبعيد والحاجات الانسانية للمواطنين وعدم اهمالها وتفعيل دور التخطيط العمراني للحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية واستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة حيث يتم بالفعل استعراض جميع البدائل الممكنة، بالإضافة إلى بحث حلول واجراءات ايجابية منها استغلال الظهير الصحراوي وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة تستوعب الزيادة السكانية وتحد من التعدي على الأراضي الزراعية، وفى ظل هذه الخلفيات يطرح البحث التساؤل التالي : **كيف يمكن حل مشكلة الزيادة السكانية ومشكلة التعدي على الأراضي الزراعية باستغلال الظهير الصحراوي بإقامة مجتمعات عمرانية جديدة؟**، وسيتناول البحث دراسة حالة لقرى الظهير الصحراوي بصعيد مصر واستراتيجية التنمية المستدامة لتلك القرى، وصولا إلى التعرف على القرية التي حققت أعلى نسبة تنمية مستدامة والقرية التي حققت أقل نسبة تنمية مستدامة

وينتهى البحث بتقديم توصيات علمية ، ومقترحات للحد من ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية والاستفادة من الظهير الصحراوي لاستيعاب الزيادة السكانية.

الكلمات المفتاحية : الاستراتيجية العمرانية - التنمية المستدامة - الظهير الصحراوي.

* Corresponding author.
Email address: *rasha51177@yahoo.com*

1. التنمية المستدامة

لقد برز مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم مع نهاية العقد قبل الأخير من القرن العشرين، مع تفاقم مشكلة التدهور البيئي، وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولا الاعتبارات البيئية التي أثرت على حياه الإنسان الطامح إلى الرفاهية، وتعرف التنمية المستدامة بأنها :"التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" [1] ،حسب مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام 1987 وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم من وجود ارتباط واضح بين الاثنين في إطار نظمنا العالمية الحديثة، وهناك تنمية معمارية مستدامة وتنمية عمرانية مستدامة كما سيتضح فيما يلى.

أولاً : التنمية المعمارية المستدامة

العمارة المستدامة أو العمارة الخضراء هو مصطلح عام يصف تقنيات التصميم الواعي بيئيا في المجال المعماري، وهي عملية تصميم المباني بأسلوب يحترم البيئة مع الأخذ في الاعتبار تقليل استهلاك الطاقة والمواد مع تقليل تأثيرات الإنشاء والاستعمال علي البيئة مع الانسجام معها.

تم تأطير العمارة المستدامة من جانب أكبر من خلال مناقشة القضايا الملحة اقتصاديا وسياسيا في عالمنا على نطاق واسع، تسعى العمارة المستدامة إلى التقليل من الآثار البيئية السلبية في المباني من خلال تعزيز كفاءة استخدام المواد والطاقة والفضاء. ببساطة أكثر، فإن فكرة الاستدامة، أو التصميم البيئي، هو ضمان أن نشاطاتنا وقراراتنا لا تمنع الفرص عن الأجيال المقبلة [2].

1.1. مبادئ العمارة المستدامة

من أهم مبادئ العمارة الخضراء :

1- **الحفاظ على الطاقة** : المبني يجب أن يشيد بأسلوب تقليل الاحتياج للوقود الحفري والاعتماد علي الطاقات الطبيعية فالمجتمعات القديمة حققت هذا المبدأ منذ أن اختار الإنسان سكنى الكهوف المواجهة للجنوب لاستقبال الشمس وذلك في المناطق ذات الأجواء المعتدلة.

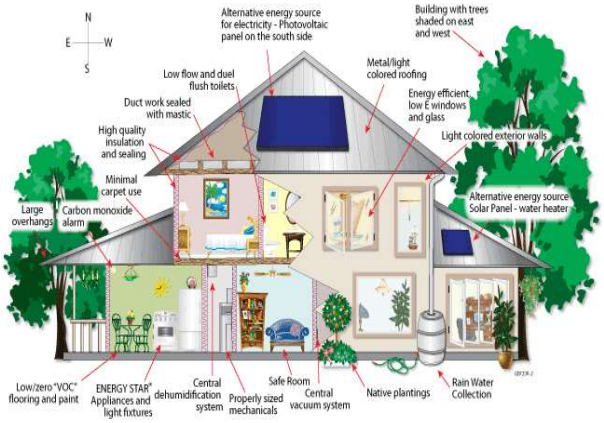

شكل (1): يوضح طريقة توفير مبانى العمارة الخضراء للطاقة.
المصدر : www.arconstructioninc.com

2- **استخدام التكنولوجيا المتاحة :**مثل(Property sized mechanicals، Alternative energy source، (...والتي قد تخفض استخدام الطاقة بمقدار 70% في المباني السكنية و60% في المباني

التجارية وذلك طبقا لتقرير المعمل القومي للطاقة المتجددة في كولورادو، ففي تقرير لقسم الطاقة في المملكة المتحدة عام 1988 اقترح بان يكون 50% من اعتماد المملكة في استهلاك الطاقة علي الموارد والطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والأمواج والمساقط المائية والكتلة الحية.

3- **التكيف مع المناخ** :مثل

(Central vacuum system، High quality insulation and sealing،…….)

4- فقد حرص الإنسان علي ان يتضمن بناءه للمأوي عنصرين رئيسيين هما : الحماية من المناخ و إيجاد جو داخلي ملائم لراحته.

5- **ترشيد استخدام الموارد الجديدة**: مثل

(Rain water collection، Alternative energy source for electricity)

حيث أن هذا المبدأ يحث المصممين علي مراعاة التقليل من استخدام الموارد الجديدة في المباني، كما يدعوهم الي تصميم المباني وإنشائها بأسلوب يجعلها أو بعض عناصرها في نهاية العمر الافتراضي وموردا للمباني الأخرى فقلة الموارد خاصة مع الزيادات السكانية المتوقعة يدعو للاهتمام بتطبيق هذا المتطلب بأساليب مبتكرة، وهناك طريقة للتقليل من استخدام الموارد والمواد الجديدة تتمثل في إعادة تدوير المواد والفضلات وبقايا المباني.

6- **احترام الموقع :** مثل(Building with tree shaded) فالهدف الأساسي من هذا المبدأ أن يطأ المبني الأرض بشكل وأسلوب لا يعمل علي إحداث تغيرات جوهرية في معالم الموقع، ومن وجهة نظر مثالية ونموذجية، إن المبني إذا تم إزالته أو تحريكه من موقعة فان الموقع يعود كسابق حالته.

2.1. تطور معايير العمارة المستدامة في القرن 21

ترتبط العمارة الخضراء والمباني المستدامة بأزمة الطاقة، فقد بدأ المعماريون يتساءلون عن الحكمة من وجود مباني صندوقية محاطة بالزجاج والفولاذ وتتطلب تدفئة هائلة وأنظمة تبريد مكلفة، ومن هنا اقترحوا العمارة الأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة ومنهم على سبيل المثال المعماري نورمان فوستر من بريطانيا، وهو من أصحاب الفكر التقدمي والذين بدأ التصاميم المعمارية التي ركزت على التأثير البيئي طويل المدى أثناء تشغيل وصيانة المباني، وكان ينظر لما هو أبعد من هم "التكاليف الأولية" (Costs Initial) للبناء.

شكل (2): يوضح متحف زايد العالمي بالإمارات لنورمان فوستر- المصدر: www.arch-news.net

شكل (3): يوضح London City Hall لنورمان فوستار - المصدر: www.pinterest.com

لقد تأصلت هذه النظرة في بعض أنظمة تقييم المباني مثل معيار (BREEAM) ومعايير نظام الطاقة والتصميم البيئي (LEED)، جدول (1)

ثانياً: التنمية العمرانية المستدامة

البعد العمراني للتنمية المستدامة هو الذي يتناول دراسة علاقة التخطيط العمراني بموقع التنمية العمرانية بما يحتويه من إمكانيات سواء للموقع نفسه أو الموارد البيئية والطبيعية والبشرية والاقتصادية وعناصر تنسيق الموقع التي يتمتع بها وكذلك جودة الهواء والماء في هذا الموقع وأيضا درجة التأثير البيئي المتبادل بين التنمية المقترحة والبيئة المحيطة وأن يكون التخطيط العمراني متلائما مع خصائص الموقع البيئية ومانعا للآثار الضارة الناتجة من عمليات التنمية العمرانية، وعليه فمن الضروري تحديد اتجاهات التنمية للتجمعات العمرانية باعتبارها الإطار الذي من خلاله يمكن تحقيق عملية التنمية الشاملة آخذين بعين الاعتبار استراتيجية تقوم على فكر متطور وتتصف بالاستمرارية والشمولية والواقعية والبيئية والعلمية وتضمن تحقيق تنمية عمرانية شاملة متوازنة تسعى للارتقاء بالمجتمع وتكون أساساً للارتقاء بجودة الحياة، وذلك في إطار الموارد المتاحة ومن خلال تنظيم استعمالات الأراضي وتوفير الخدمات ودعم الأنشطة الاقتصادية لاستيعاب معدلات النمو.

3.1. أهداف التنمية العمرانية

تتلخص أهداف التنمية العمرانية المستقبلية في الآتي:

أ- إدماج البعد المكاني في كافة الاستراتيجيات والسياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية والتكنولوجية.
ب- الحد من الفوارق الاقليمية بتحقيق الإنماء العمراني المتوازن المستدام على المستوى الوطني، الإقليمي والمحلى.
ت- دعم جهود الحد من الفقر وزيادة معدلات التشغيل في المحافظات الأقل نموا.
ث- تعزيز نهج اللامركزية والإدارة الإقليمية والمحلية وذلك ببناء إدارة رشيدة تتمتع بكفاءة وفعالية وخاضعة للمساءلة وتحقيق التكامل والمرونة والشفافية في صياغة وتنفيذ وتقييم الخطط من خلال تعزيز التشاركية.
ج- استيعاب معدلات النمو السكاني الحضري الحالية والمستقبلية.
ح- التحكم في النمو العمراني المستقبلي من خلال تنمية محاور عمرانية جديدة وتنمية أقطاب نمو ثانوية.
خ- رصد وتحسين المستوى المعيشي للفرد (السكن الملائم، الخدمات بأنواعها مع خطط الوزارات المعنية، الواقع البيئي....)
د- الارتقاء بالهيكل العمراني للمدن وتحسين واقع مناطق العشوائيات.
ذ- تحقيق التنمية العمرانية المستدامة.

4.1. تحديات التنمية العمرانية

تشكل معوقات التنمية تحديات أمام محاولات التقدم للمجتمعات التي تعاني منها، وإذا كانت نظريات التنمية قد انطوت على غموض ملحوظ فيما يتعلق بتصوراتها عن وسائل تحقيق التقدم للدول النامية، فإنها تنطوي في الوقت نفسه على خلط واضح فيما يتعلق بتحديدها لمعوقات التنمية، ورغم أن قضايا التنمية ومعوقاتها أصبحت موضع اهتمام الأجهزة المختلفة، كما أصبحت هدفا للدراسات الاجتماعية، إلا أنه يجب مراعاه دراسة موضوعات التخلف والتنمية في إطار تكاملي مع عدم إغفال أي من أبعادها المختلفة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية ...إلخ .

"وتعتبر عملية التنمية قضية متشابكة الجوانب والخصائص المختلفة، يعمل بعضها من خلال البعض، وتحديات التقدم ومظاهر التخلف متعددة ومتباينة تبعا لظروف كل مجتمع وخصائصه وإمكانياته" [4]

يمكن أن نشير لأهم تحديات التنمية من عدة نواح، تتمثل في كل من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

جـدول (1): يوضـح مقارنـة بـين أنظمـة تقيـيم المبـاني مثـل معيـار (BREEAM) ومعاييرنظـام الطاقـة والتصميم البيئي (LEED) المصدر : الباحثين

معيار (BREEAM) لتقييم المباني	معيار نظام الطاقة والتصميم البيئي (LEED)
Buiding Research Establishment Environmental Assesment Methodology	Leadership in Energy and Environmental Design
تم تطبيقه في بريطانيا في العام 1990 م	تم تطبيقه في العام 1998 م بالولايات المتحدة الأمريكية
هو أسلوب اختياري للتقييم البيئي للأبنية، يقوم على وضع معايير لأفضل أداء في مجال التصميم المستدام، بحيث أصبح المقياس الفعلي المستخدم لوصف أداء البيئة المبنية في المملكة المتحدة، ودول أخرى حول العالم.	هو نظام معترف به دوليا كشهادة اختيارية في الأبنية الخضراء، بحيث يقوم طرف ثالث بالتأكد من أن البناء تم تصميمه وبناؤه وفقا لاستراتيجيات ومعايير محددة تهدف إلى تحسين أداء المبنى من حيث: حفظ الطاقة، وكفاءة استخدام الماء، وتخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وتحسين جود البيئة الداخلية، وإدارة الموارد ومدى راحة قاطني المبنى.
يتناول عدد كبير من قضايا البيئة والاستدامة، ويتيح للمطورين والمصممين إثبات مزايا أبنيتهم للعملاء، كما أنه يستخدم نظام تسجيل مباشر يتسم بالشفافية، وسهولة الفهم، وله تأثير إيجابي على تصميم، وإنشاء، وإدارة المباني، ويحدد ويحافظ على معايير تقنية قوية مع ضمان جودة واعتماد صارمين.	يتصف بالمرونة بحيث يمكن تطبيقه على جميع أنواع الأبنية التجارية والسكنية، حيث يقيم هذا النظام دورة حياة المبنى من حيث: التصميم، الإنشاء، العمليات، الصيانة، وتجهيز المبنى للسكان وعمليات التحديث المهمة ويأخذ بعين الاعتبار أثر المبنى على الحي الذي يقع فيه.
أهم العناصر المحددة لنظام BREEAM [3]: • استخدام الطاقة • استخدام المياه • جودة البيئة الداخلية • التلوث • النقل • المواد • النفايات • البيئة • الإدارة.	إن معايير LEED تشجع اتباع نهج شامل للبناء يهدف إلى الاستدامة من خلال عناصر محدده بالأداء في مجالات رئيسية [6] : • المواقع المستديمة • كفاءة استخدام المياه • الطاقة والغلاف الجوي • المواد المستخدمة والموارد • جودة وسلامة البيئة الداخلية • المواقع وربطها • ابتكار التصميم
 Cobalt Data Centre 3، Newcastle، UK	 مقر "الأرجان العالمية العقارية"، الكويت

1.4.1. معوقات التنمية الاجتماعية

أ- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج واختلال الهرم السكاني في المجتمع :

"حيث تعانى الدول النامية من زيادة في أعداد سكانها التي لا تتماشى مع قدراتها الإنتاجية، وهو أمر يكون له آثاره السلبية على التنمية" [5]، ويترتب على الزيادة السكانية دون نمو مماثل في القدرات الإنتاجية والخدمات المجتمعية والثروات القومية آثار سلبية على التنمية تعد مؤشرات للتخلف وتحديات للتنمية في المجتمع و أهم تلك الآثار هي:

- نقص متوسط الدخل الفردي بافتراض ثبات الدخل الكلى وباعتبار أن متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلى على عدد السكان .
- "تتأثر كفاءة الخدمات للسكان تأثيرا سلبيا مثل (التعليم والخدمات الصحية وتوفير مياه الشرب ووسائل المواصلات والكهرباء ...) بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وإمكانياتها في المجالات الخدمية وهو ما يؤثر على تنمية المجتمع"
- استنزاف الإنتاج و كل عائد للجهد البشرى المبذول.
- تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مما يستلزم إنفاق جزء من موارد الدولة لمواجهتها كان يمكن توجيه إنفاقها في المجال الاستثماري الذي يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام .
- انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي والثروات الطبيعية (رأس المال – الدخل – الأرض – الثروات المعدنية...الخ).
- تفاقم حدة مشكلة البطالة خاصة المقنعة مما يزيد من إعداد القوى البشرية الذين لا يضيفون شيئا إلى الناتج الكلى.
- زيادة نسب الإعالة فى المجتمع، مما يزيد من الأعباء الملقاة على الفئات العمرية المنتجة ويحد من قيمة الإنتاج، ويؤثر سلبا على التنمية.
- ارتفاع درجة تلوث البيئة (هواء – ماء – تربة ...)" [12]

ب- سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار بين مناطق المجتمع :

"وهو ما يشار إليه بخلل النسق الأيكولوجي أي سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية، وما يترتب عليه من علاقات متبادلة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها"[13]، وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة سكان المناطق الحضرية في العالم أقل بكثير من سكان المناطق الريفية، وإن كانت هذه النسبة آخذة في التزايد بمرور الوقت، ولما كانت المدن هي مراكز التقدم الاقتصادي والنمو الاجتماعي والتفوق الحضاري، فانه من الممكن القول بأنه كلما زادت درجة التحضر في مجتمع ما زادت درجة تقدمه ومعدلات نموه والعكس صحيح، وبالإضافة إلى انخفاض درجة التحضر في البلاد المتخلفة، فان هناك ظاهرة أخرى تسود هذه البلاد، ويطلق عليها العلماء الثنائية الإقليمية، ويقصد بها وجود هوة كبيرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في داخل المجتمع الواحد، ويتسبب عنها عدم التكامل الإقليمي"[14]

جـ- تدنى مستوى التعليم :

"هناك فجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية أساسها هو التقدم في العلوم والتطور التكنولوجي وأساليب التعليم الذي أصبح سمه من سمات العصر وعلينا الشروع بالتعليم و البحث العلمي والتطور التكنولوجي"[15] ، لذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة ابتداء من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، ولا شك في أن الأمية تعد إحدى معوقات التنمية.

شكل (4): يوضح نسب االتعليم العالمية - المصدر : ar.wikipedia.org

د- تشغيل الأطفال مع الافتقار إلى العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص :

تنتشر بين الدول النامية ظاهرة اشتغال الأطفال خاصة في المناطق الريفية، لعدة أسباب، منها: انخفاض مستوى الدخل الأسرى، وعدم العدالة في توزيع الدخل، وعدم وجود قانون للتعليم الإجباري أو عدم التمسك بتطبيقه فضلا عن عدم وجود تشريع يحرم تشغيل الأطفال، وينجم عن تشغيل الأطفال آثار سلبية معوقة للتنمية أهمها :حرمان هؤلاء الأطفال من الالتحاق بمعاهد التعليم المختلفة والاستقرار فيها، وهو ما يؤدى إلى التأثير على المستوى التعليمي، فضلا عن إصابة كثير من الأطفال بأمراض مهنية وضعف عام وتعرضهم للخطر و يرجع ذلك إلي عدم حصولهم علي الغذاء المتوازن نتيجة الحالة الاقتصادية السائدة وارتفاع الأسعار وهو ما يؤثر تأثيرا سلبيا علـى التنمية .

2.4.1. أهم معوقات التنمية من الناحية الاقتصادية

أ- البطالة :

" إن انتشـار البطالـة بـين القـادرين علـى الإنتـاج يـؤدى إلـى عـدم إضـافتهم شـيئا إلـى النـاتج الكلـى، بـل علـى العكـس فـإنهم يقتسـمون دخـول المنتجـين، ممـا يـؤدى إلـى خفـض متوسـط الـدخل الفـردي وتقليـل معدل تكوين رأس المال وتقليل الادخار، وهى أمور وثيقة في تأثيرها السلبي على التنمية "

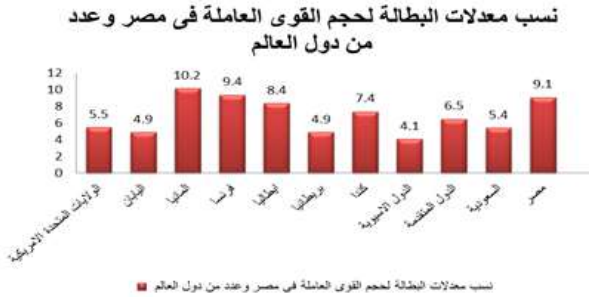

شكل بياني (1): يوضح نسب معدلات البطالة لحجم القوى العاملة فى مصر وعدد من دول العالم
المصدر : الباحث بتصرف عن تقرير مؤسسة النقد العربى السعودى 2004م

ب- ضعف البنيان الصناعي :

تعـد الصـناعة أحـد مقومـات التنميـة، باعتبارهـا أحـد مجـالات الأنشـطة الاقتصـادية الأساسـية وذلـك بخـلاف النشـاط الخـدمي، وتعـانى الـدول الناميـة مـن ضـعف البنيـان الصـناعي الـذي يعكسـه انخفـاض نسـبة العـاملين فـي هـذا المجـال بالنسـبة لمجمـوع السـكان، عكـس المشـتغلين منـهم فـي هـذا المجـال بالـدول المتقدمة الذين ترتفع نسبة من يعملون منهم في الصناعات الثقيلة .

د- ضعف البنيان الزراعي :

"ويقصـد بالبنيـان الزراعـي كـل مـا يتعلـق بهـذا المجـال (حجـم الإنتاجيـة الزراعيـة - عـدد العـاملين الـزراعيين - حجـم البطالـة المقنعـة - الملكيـة الزراعيـة - الميكنـة الزراعيـة - خصـوبة التربـة - أسـاليب الزراعـة والـري ...الـخ)" وبوجـه عـام يتصف البنيان الزراعي في الدول النامية بالضعف وانخفاض الإنتاجية نتيجة عدة عوامل، مخطط (1)

هـ- سيادة المنتج الواحد:

"الـدخل القـومي يعتمـد علـى سـلعة واحـدة أو علـى عـدد محـدود مـن المنتجـات الأوليـة للتصـدير، وهـو مـا يـؤدى إلـى أن يكـون الاقتصـاد عرضـة لتقلبـات عنيفـة قـد تسـببها العوامـل البيئيـة غيـر المواتيـة، فضلا عن السياسة الاقتصادية العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج " [16]

و- ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها وعدم البحث عن مصادر جديدة للثروة :

"إن المشكلة ليست في ندرة الموارد الطبيعية، بقدر ما هي مشكلة استغلال هذه الموارد كالأرض الزراعية أو الثروة المائية أو الثروة المعدنية" [17]

مخطط (1): يوضح أسباب ضعف التنمية والبنيان الزراعي في الدول النامية - المصدر : الباحثين

ز- نقص رؤوس الأموال :

وهى أحد المشكلات الأساسية التي تؤدى إلى إعاقة التنمية، ولها أسباب متعددة [18] ومن أهما نقص الادخار، الاستثمار غير المنتج، هروب رأس المال إلى الخارج

حـ- انخفاض مستوى المعيشة : يرجع انخفاض متوسط دخل الفرد لضآلة الناتج القومي، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون أكثر من 65% من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج العالمي يمثل20% منه فقط، ونصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي يمثل 7% فقط، وهذا يكون عقبة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

مخطط (2): يوضح عقبات تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية – المصدر: الباحثين بالدول

1.5. تنمية الريف المصري

تشكل القرية المصرية جزءا كبيرا من النسيج العمراني المصري وقطاعا من أكبر قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية حيث تمثل نواه المجتمع الريفي الذى مر بعدة مراحل من التطور التاريخي المصاحب بمجموعة من التغيرات والتحولات فى شتى المجالات الاجتماعية- الاقتصادية- السياسية...، كان لهذه التغيرات الأثر الواضح على كافة الأوضاع السائدة فى القرية المصرية بالسلب تارة وبالإيجاب تارة أخرى، نتج عن كل ذلك مجموعة من المشكلات ذات الأبعاد المختلفة والمتفاعلة مع بعضها البعض، من أهمها :

أ- التضارب في القوانين والقرارات المنظمة للتخطيط والبناء على الأرض الزراعية في القرية المصرية
ب- مشكلة الزيادة السكانية وما لها من آثار سلبية على المجتمع الريفي.
ج- مشكلة النمو العمراني العشوائي للقرية المصرية.
د- مشكلة تفتيت الأرض الزراعية إلى حيازات صغيرة.
هـ- مشاكل السكان الاجتماعية والمفاهيم والموروثات.
و- مشكلة نقص المرافق والخدمات.
ر- أسعار الأراضي والفروق الكبيرة بين سعر الأرض الزراعية وأراضي البناء.
ز- مشاكل التلوث البيئي.

إن التنمية الريفية يجب أن تكون متكاملة ومستمرة أي يجب أن تتكامل خطط وآليات التنمية العمرانية فى الريف المصري مع خطط وآليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية له، وذلك من خلال الاستراتيجية القومية للدولة.

في إطار النمو السريع والكثافة المرتفعة، وسوء توزيع السكان في الحيز العمراني المتاح، كان لابد من اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي....إلخ، ومن ثم كان هناك طرحان للتنمية المقترحة :

- إعادة تخطيط الكتلة العمرانية الحالية داخل الحيز المساحي لها وتنظيم استخدامات الأراضي وأنماط الإسكان.
- استحداث تجمعات عمرانية جديدة لتفريغ الزيادة السكانية المتراكمة والنمو العمراني المستقبلي.

سيرتفع عدد محافظات مصر إلى 30 محافظة حيث تم الاتفاق على إنشاء 3 محافظات جديدة فى المرحلة الأولى من برنامج إعادة ترسيم المحافظات، عدد قرى مصر تبلغ نحو 4065 قرية [11]

مخطط (3): يوضح استراتيجية تحول المجتمعات الريفية المصرية صوب الاستدامة – المصدر: الباحثين

1.5.1. القرى المستدامة " نموذج عالمي لتنمية المستقرات الريفية "

كان لابد من طرح نظريات التنمية المستدامة للتطبيق خاصة بالمواقع الريفية والتي تعاني من ثنائية الفقر والتدهور البيئي كاتجاه عالمي للتنمية الاقتصادية المتوافقة بيئيا وحماية الثقافات وإعادة صياغة لأسس الاكتفاء الذاتي، وظهرت عدة أشكال / برامج لنماذج التنمية المستدامة بالتجمعات الريفية بدول العالم وهي : برنامج القرى البيولوجية / الطبيعية Bio-Villages، برنامج القرى صديقة البيئة Eco-Villages

جدول (2) : يوضح مقارنة بين القرى البيولوجية / الطبيعية Bio-Villages، القرى صديقة البيئة Eco-Villages - المصدر: الباحثين

Bio-Villages	Eco-Villages
بدأ برنامج القوى البيولوجية عام 1991 من خلال مؤسسة إم إس سوامیناثان للأبحاث (تشيناي / الهند)	نبعت فكرة القرى صديقة البيئة منذ عام 1962 بأحد المواقع الريفية في الشمال الشرقي لاسكتلندا
نموذج مخصص لتطبيق التنمية المستدامة بالمجتمعات الريفية التي تعاني من تدهور البيئة والانفجار السكاني والفقر	نموذج حديث لأسس تحويل المستقرات الإنسانية الصغيرة محدودة الكثافة إلى مجتمعات مستدامة بأقل قدر ممكن من التأثيرات البيئية
يهدف البرنامج إلى اختبار وتجربة نموذج تنموي جديد يتفاعل مع مواقع التنمية المستدامة (ثنائية الفقر والتدهور البيئي) من خلال تعميم وتنمية التقنيات البيئية القائمة على أساس التكامل بين الحذر البيئي وتقنيات المجتمع المحلي	يهدف لتحقيق استقرار واتزان المجتمع اقتصاديا بوسائل التكنولوجيا المتقدمة المتكاملة مع أهداف حماية البيئة
يستهدف البرنامج إيجاد أنشطة متوافقة بيئيا لخدمة المواقع الريفية لتوفير فرص العمل وزيادة الدخل ومن ثم حل مشكلة الفقر الريفي	يستهدف البرنامج استحداث قرى صغيرة تتحد وتتفق في الأهداف والقيم البيئية والاجتماعية والثقافية، وتعتمد على مبادئ التكنولوجيا الحديثة في تطبيق الاستدامة

Eco-Villages	Bio-Villages
	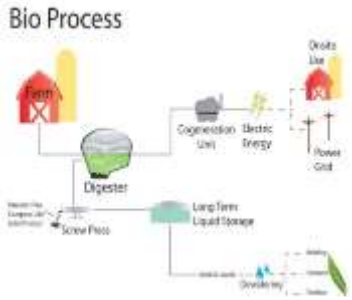
قرية Keuruu،Finland	مراحل العملية البيولوجية

2. دراسة حالة لاستراتيجية التنمية المستدامة لقرى الظهير الصحراوي

لما كان امتداد القرية الأفقي على حساب الرقعة الزراعية في القرى التي ليس لها ظهير صحراوي، لذا جاءت القوانين الصارمة والحازمة التي تمنع الامتداد الأفقي للمباني في المناطق الزراعية، "وقد أثبتت أحدث الدراسات التي تمت باستخدام مرئيات الأقمار الصناعية وجود تغيرات في مساحة الأراضي الزراعية ببعض محافظات الجمهورية" [19]، وقد قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات الخاصة بتحديث منظومة الزراعة لرفع القيمة الاقتصادية للأراضي الزراعية مع التوسع في إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة لإتاحة بدائل للإسكان خارج الوادي والدلتا للحد من الزحف على الأرض الزراعية والبناء عليها"

من هنا كانت توجيهات الحكومة بالاعتراف بالواقع وحل مشكلة الحفاظ على الأراضي الزراعية بناء على تخطيط عمراني يتماشى مع الحاجة للعمران، وضرورة النظر للمدى القصير والبعيد والحاجات الانسانية للمواطنين وعدم اهمالها وتفعيل دور التخطيط العمراني والمشاركة الشعبية والمجالس المحلية والمحافظات داخل القرى للحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية واستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة حيث تم بالفعل استعراض جميع البدائل الممكنة، بالإضافة إلى بحث حلول واجراءات ايجابية منها تعمير الصحراء وذلك بإنشاء مدن جديدة .

2.1. تعريف الظهير الصحراوي

ظهرت عبارة الظهير الصحراوي في مصر وأطلقت علي أحد المشاريع الإسكانية التي تهدف لإسكان الفقراء في قري بديلة في المناطق الصحراوية توفيرا لرقعة الاراضي الزراعية وهو مشروع قري الظهير الصحراوي، فالظهير الصحراوي للمحافظات هو الحل لخلخلة الكثافة السكانية في المناطق السكنية القديمة، وتمثل عملية تنمية الظهير الصحراوي للمدن والقرى القائمة أحد أهم البدائل المتاحة لاستيعاب جزء من الزيادة السكانية المتوقعة من أجل التقليل من الاثار السلبية للمشكلات الناتجة عن هذه الزيادة خاصة مشكلات التعدي على الأراضي الزراعية، و تفاقم مشكلة البطالة بسبب قلة فرص العمل ، و زيادة انتشار المناطق العشوائية.

من هنا كان الهدف هو تقديم تخطيط لتلك القرى وتوطين الخدمات والخدمات والصناعات بها حتى تستوعب 6 ملايين نسمة بحلول عام 2020 .

2.2. إعداد تخطيط القرى الجديدة بالظهير الصحراوي

"أعدت الهيئة العامة للتخطيط العمراني الدراسات الخاصة بإقامة وتنفيذ القرى الجديدة بالظهير الصحراوي لمحافظات مصر وإنشاء مجتمعات عمرانية بصورة مخططة لتمثل نموذجا لريف مصر الجديد وتهدف هذه المجتمعات الجديدة إلى جذب الزيادة السكانية حتى عام 2020 بدلا من التعدي العشوائي على الأرض الزراعية ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي والحد من ظاهرة الهجرة الداخلية للمدن القائمة وتوفير فرص عمل جديدة " [22]، وقد شملت الدراسة تحديد معايير اختيار مواقع

التجمعات الريفية المقترحة والمتطلبات التخطيطية والتصميمية للتجمعات العمرانية الجديدة وتحديد آليات تنفيذ المخططات وسياسات التمويل، كما تم إعداد خريطة للمواقع المقترحة لقرى الظهير حيث اعتمد الاختيار على عدة أسس منها القرب من الطرق والمحاور وعدم التعارض مع المناطق الأثرية وأراضي الاستصلاح الزراعي والاعتماد على المقومات الطبيعية للموقع كأساس للتنمية الاقتصادية.

3.2. أهداف تنمية الظهير الصحراوي

أ- إنشاء حوالى 400 قرية بديلة على المدى المتوسط والطويل يمكنها استيعاب ما بين 4 إلى 5 مليون نسمة.
ب- قيام مجتمعات عمرانية ريفية جديدة بصورة مخططة للتحكم فى اتجاه النمو العمراني وزيادة الرقعة المعمورة لمصر
ت- مساهمة هذه التجمعات في جذب الزيادة السكانية المتوقعة للحد من التعدي العشوائي على الأراضي الزراعية القائمة
ث- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والحد من ظاهرة الهجرة الداخلية للمدن القائمة
ج- توفير فرص عمل جديدة للفئات العمرية الشابة خاصة فى جنوب مصر

4.2. معايير اختيار مواقع قرى الظهير الصحراوي

من أهم المعايير التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار أثناء عملية تنمية الظهير الصحراوي المعايير الآتية:

1.4.2. معايير طبيعية وبيئية

- تحديد المناطق الآمنة لإقامة القرى الجديدة البعيدة عن مناطق النشاط الزلزالي أو أماكن متواجدات الطفلة.
- عدم التعرض للمخاطر الطبيعية (مخاطر السيول عبر الأدوية والوديان) .
- صلاحية التربة للتأسيس والبناء .
- صلاحية المواقع من حيث المناسيب الطبوغرافية والميول لسهولة مد شبكات المرافق .

2.4.2. معايير عمرانية

ضرورة تكامل القرى مع المناطق الحالية المخصصة لمشروعات قومية حالية ومستهدفة ولذلك يتم اختيار مواقع القرى الجديدة :

- خارج حدود مشروعات المدن الجديدة القائمة والمستهدفة .
- خارج حدود مشروعات المناطق الصناعية والسياحية القائمة والمستهدفة .
- 3.4.2 معايير البنية الأساسية
- الطرق والمواصلات من حيث قرب الموقع من الطرق الإقليمية والمحلية .
- ضرورة قرب الموقع من مصادر الطاقة المتوفرة مع التوسع فى استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
- ارتباط الموقع بمصادر المياه من حيث توافر أنسب تكاليف الرفع الاقتصادي للمياه ومصادر المياه الجوفية مع ضمان سلامة الخزان الجوفي فى خلال فترة الاستغلال.

4.4.2. معايير اقتصادية وسكانية

- الإسكان : مدى توافر مواد البناء الطبيعية المتاحة بالقرب من الموقع للاستفادة منها فى البناء .
- القرب من المشروعات الجارية والمستهدفة في الظهير الصحراوي للاستفادة من البنية القائمة لشبكات المرافق وكذلك المناطق ذات القيمة السياحية والأثرية الممكن الاستفادة منها .

3. الآليات المقترحة لتنمية الظهير الصحراوي بمصر

أ- قيام القطاع الخاص بالدور الرئيسي في التنمية والبناء فيما يخص السكن والأنشطة الاقتصادية المقترح توطينها
ب- يتركز دور الدولة على :

- التخطيط العمراني مع اقتراح آليات التمويل.
- توصيل المرافق الأساسية والطرق.
- توفير بعض الخدمات السيادية لتشجيع عملية التوطن والتنمية.
- وضع الحوافز التشريعية والتمويلية لتلك المشروعات الرائدة.
- يتم اختيار مواقع القرى بصورة مبدئية طبقا لمعايير ومحددات واضحة على مستوى الجمهورية.

- تحديد عدد القرى الممكن انشاءها بكل محافظة وترتيب أولويات تنميتها.
- وضع برنامج زمني يحدد اولويات البدء في المحافظات وكذلك اولويات القرى داخل كل محافظة.
- تدقيق مواقع القرى المقترحة بكل محافظة باستخدام قاعدة المعلومات الجغرافية بناء على المعايير والمحددات العامة ودراسة الظروف الطبيعية والاقتصادية والسكانية.

1.3. الفكر التخطيطي لتنمية قرى الظهير الصحراوي

أ- مساحة كل قرية من 150الى 200 فدان تخدم زمام من الأراضي الزراعية يمكن أن يصل الى 10 ألاف فدان بحد اقصى.
ب- يتم انشاء القرى على أساس استيعابها لعدد 10 الى 15 ألف نسمة على المدى الطويل
ت- يتم توطين الخدمات المخطط تنفيذها بالقرى القائمة في القرى الجديدة لتشجيع تنميتها
ث- البدء بتنمية وحدات تخطيطية بكل قرية على أساس استيعاب كل وحدة لحوالي 300 الى 400 أسرة.
ج- مسطح قطعة الارض المخصصة لكل أسرة حوالي 300 م2

2.3. المنهجية المتبعة لحساب نسبة الاستدامة للقرى موضع الدراسة

تعتمد منهجية حساب نسبة الاستدامة للقرى موضع الدراسة على أسلوب التقييم من خلال طرح الأسئلة على شركاء القري بالإضافة إلى جمع المعلومات وأعمال المسوحات الميدانية الأساسية للوصول إلى تحديد القضايا الرئيسية بها وتحديد الفجوات والمحددات التي تعوق فاعلية التنمية المستدامة، وكذا استخدام اسلوبswot analysis لكل قرية لتحديد مواطن القوى والضعف ومكامن الفرص والمخاطر بها، وصولا إلى تحديد القرية الاعلى والقرية الاقل فى تحقيق التنمية المستدامة.

3.3. معايير الاستدامة التى تم تطبيقها على القرى موضع الدراسة

تم تطبيق معايير الاستدامة البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية والعمرانية على قرى الظهير الصحراوي محل الدراسة، وتم تحليل أهم خصائص هذه المعايير باستخدام أسلوب swot analysis للوصول إلى أكثر القرى تحقيقا للتنمية المستدامة وأقل القرى تحقيقا للتنمية المستدامة

<u>أولا : المعايير البيئية :</u>

تم تحليل أهم الملامح والخصائص البيئية للقرى باستخدام أسلوب swot analysis والتي تتمثل أهم محاورة في:

1- نقاط القوى strengths :
- إمكانية إنشاء مصانع لتدوير القمامة للتخلص الدوري من القمامة .

2- نقاط الضعف weakness :
- التلوث الناتج عن حرق المخلفات الزراعية.
- ضعف الموارد الذاتية للوحدة المحلية.

3- مكامن الفرص opportunities :
- إمكانية تفعيل دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والقادة الطبيعيين والشباب ذوى المؤهلات العليا لدى السكان بأهمية النظافة والمشاركة في جهود التنمية.
- إمكانية عمل مشروع إنتاجي لتشغيل الشباب وتحسين البيئة.

4- مكامن المخاطر treats :
- نقص التمويل الكافي سواء من الخطط العاجلة أو ميزانيات الوحدات المحلية نتيجة لارتفاع تكلفة مشروعات الطرق والبنية الأساسية.

<u>ثانيا : المعايير الاقتصادية :</u>

تم تحليل أهم الملامح والخصائص الأساسية المميزة للاقتصاد المحلى للقرى باستخدام أسلوب sotw analysis والتي تتمثل أهم محاورة في :

1- نقاط القوى strengths :
- توافر الأيدي العاملة بالقرية في مجالات الزراعة والحرف.
- تنوع الإنتاج الداجنى والحيواني.
- الاستعداد للمساهمة الشعبية في مشروعات التنمية .

2- نقاط الضعف weakness :
- محدودية الأراضي التي يمكن استغلالها في الاستثمار والتنمية .
- عدم وجود كيانات اقتصادية منظمة تقود التنمية الاقتصادية بالقرية.
- عدم وجود برامج التدريب المهني .
- ضعف دور الجمعيات الزراعية.
- محدودية الدخل لسكان القرية.
- محدودية الموارد الاقتصادية بالقرية (تقتصر على الزراعة).
- ضعف موارد الإدارة المحلية .
- تفتيت الأرض الزراعية .
- ضعف نشاط تربية الحيوان في القرية نتيجة محدودية الموارد.

3- مكامن الفرص opportunities :
- فرص الاستثمار في مجالات صناعات الأغذية.
- فرص لتضافر الجهود الذاتية لإحداث التنمية .
- فرص لتنمية الموارد المحلية من خلال فرض رسوم (على الإحلال والتجديد) وتملك الأراضي .

4- مكامن المخاطر treats :
- ضعف دخل السكان في القرية.
- عدم وجود خطة لتنمية الاقتصاد المحلى للقرية.
- غياب التنسيق بين مشروعات التنمية بالقرية في ظل المركزية في اتخاذ القرار.
- إهدار الموارد الاقتصادية نتيجة لاستمرار انخفاض العائد الاقتصادي للأراضي الزراعية.
- الشروط والضمانات المقيدة التي تفرض على قروض تمويل مشروعات التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي والموارد الغذائية وتربية الحيوان.

ثالثاً : المعايير الاجتماعية :

تم تحليل أهم الملامح والخصائص الأساسية لسكان القرى (السكانية والاجتماعية)باستخدام أسلوب swot analysis والتي تتمثل أهم محاورة في :

1- نقاط القوى strengths :
- توافر طاقة بشرية.
- انخفاض نسبة البطالة.
- هناك دعم للعلاج بالقرية من خلال (التأمين الصحي لأطفال وبعض الفئات مثل الموظفين).
- ارتفاع الوعي بأهمية التعليم وتوافر عدد كبير من الخريجين الجامعيين.

2- نقاط الضعف weakness :
- توجيه بعض مشروعات التنمية بما لا يتناسب مع أولويات السكان للتنمية.
- لا يوجد تنسيق بين الجهات الداعمة للمجتمع.
- ارتفاع نسبة الأمية.
- اضطرار كثير من الشباب في القرية حتى الجامعيين منهم لعمل خارجا بوظائف لا تناسب مجال دراستهم.
- انخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- عدم وجود مشروعات كبيرة تستوعب الأيدي العاملة.

3- مكامن الفرص opportunities :
- توافر أيدي عاملة ذات خبرة في عدة مجالات.
- فرص للاستفادة من القوى العاملة بالقرية في بعض مجالات التنمية (محو أمية – مشروعات إنتاجية)
- تعدد برامج التنمية السابقة بالقرية فرصة لتفعيل التنمية الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للسكان

4- مكامن المخاطر treats :
- عدم استدامة مشروعات التنمية بالقرية في ظل الاعتماد على المجهودات الفردية وعدم وجود آلية للتنسيق بينها
- إهدار الطاقة البشرية .
- عدم وجود وعى عند بعض الأمهات مع عدم قدرتهم على معاونة الأبناء في النواحي التعليمية أو الصحية أو الأخلاقية .

رابعا: المعايير العمرانية :

تم تحليل أهم الملامح والخصائص العمرانية والخدمات باستخدام أسلوب swot analysis والتي تتمثل أهم محاورة في :

1- نقاط القوى strengths :
- الأرض :
- وجود ظهير صحراوي صالح للتنمية .
- وجود أراضي متاحة لتنمية واستيعاب السكان .
- الإسكان :
- استعداد أهالي القرية وسكانها للعمل والمشاركة الشعبية وذلك بدرجة محدودة من التبرعات المادية والعينية
- التكثيف الرأسي من خلال إحلال وتجديد المباني ذات الحالة السيئة بالقرية.
- الخدمات :
- تواجد مباني الخدمات القائمة مثل :الوحدة الصحية ، المدرسة الابتدائي .

2- نقاط الضعف weakness :
- الأرض :
- وجود أكثر من محور للامتداد العمراني يهدد يهدر مزيد من الأراضي الزراعية.
- الإسكان :
- تدهور البيئة العمرانية ببعض مناطق القرية لضيق الشوارع.
- الخدمات :
- عدم قدرة المعدات .
- وجود خدمات قائمة ولكنها غير مؤهلة لخدمة.
- القرية محرومة من خدمات الصرف الصحي .

3- مكامن الفرص opportunities :
- تحديد الحيز العمراني الجديد مع الوضع في الاعتبار الاستيعاب المستقبلي للسكان داخل الحيز العمراني
- فرص لتشجيع الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية للمساهمة في مشروعات التنمية .
- الاستفادة من الطرق الإقليمية في تشجيع معدلات التنمية بالقرية.

4- مكامن المخاطر treats :
- قصور بعض الخدمات الحالية عن تغطية الاحتياجات المستقبلية بالقرية .
- عدم فاعلية الأداء بالخدمات المتاحة لنقص الكوادر الفنية اللازمة .
- خطر الحرائق نتيجة لغياب وحدات الإطفاء وضيق عروض الطرق بالقرية .

4.3. مواقع قرى الظهير الصحراوي

فيما يلى سنستعرض القرى التي تم إنشائها في محافظات(بنى سويف - المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا - أسوان) بإجمالي 18 قرية كمرحلة أولى يتم من خلالها تقييم التجربة وتطويرها.

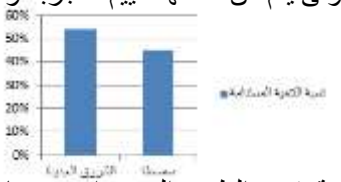

شكل بيانى (2): التنمية المستدامة بقرى الظهير الصحراوى بمحافظة بنى سويف – المصدر: الباحثين

1.4.3. مواقع قرى الظهير الصحراوي بمحافظة بنى سويف

شكل (6): يوضح مواقع قرى الظهير الصحراوي بمحافظة بنى سويف - المصدر : وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2010م

جدول (3): يوضح مقارنة بين قرى الظهير الصحراوي بمحافظة بنى سويف - المصدر : الباحثين

	القرى	ما تم تحقيقه	تحقيق التنمية المستدامة
محافظة بنى سويف	قرية الشروق الجديدة	تم افتتاح قرية الظهير الصحراوي بسمسطا في 2009/6/9م، وتتضمن 100 وحدة سكنية بتكلفة 25 مليون جنيه تم توزيعها كالتالي : 75 وحدة لشباب الخرجين، 20 وحدة لغير الحاصلين على مؤهلات، 5 وحدات لبعض السيدات المعيلات، وتتكون الوحدة السكنية من (2) غرفة وصالة وحمام ومطبخ بمساحة 63 متر من من المساحة الأصلية 150 متر كما تشتمل القرية على بعض الخدمات ومنها وحدة صحية ووحدة اجتماعية و مخبز وسوق تجارى ومسجد ومدرسة تعليم أساسي وملاعب، كما تم افتتاح قرية الظهير الصحراوي بالشروق الجديدة وتتضمن 100 وحدة سكنية بتكلفة 25 مليون جنيه تم توزيعها على غرار قرية سمسطا وبنفس الشروط	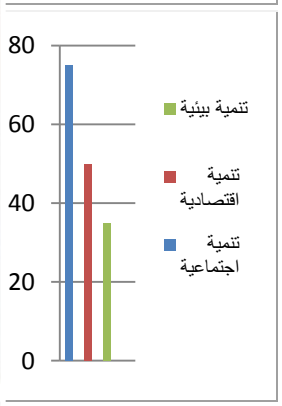
	قرية سمسطا		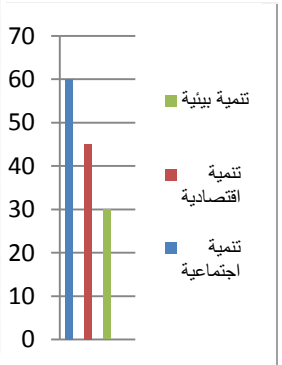

2.4.3. مواقع قرى الظهير الصحراوي بمحافظة المنيا

جدول(4): يوضح مقارنة بين قرى الظهير الصحراوي بمحافظة المنيا - المصدر : الباحثين

	القرى	ما تم تحقيقه	تحقيق التنمية المستدامة
محافظة المنيا	قرية البهنسا	تم إنشاء القرى الاربعة وتبلغ مساحة كل قرية منها2000 فدان، وتحتوي علي عدد100 وحدة سكنية، كما تم الانتهاء من كل الأعمال الإنشائية لقرية الشيخ مسعود بتكاليف إنشائية حوالي 53 مليون جنيه للقرية، "انتقد القائمين على اختيار قرى الظهير الصحراوي غرب المنيا، وذلك لاختفاء بعض القرى خلال خمس سنوات بسبب الرمال المتحركة التي تصب على مواقع هذه القرى، وتعانى هذه القرى من وجود تعديات من قبل الأهالي على الأراضي الواقعة في هذا الحيز وان معظم هذه القرى معرضة للاختفاء، وذلك بسبب سوء الاختيار لموقع هذه القرى" [23]	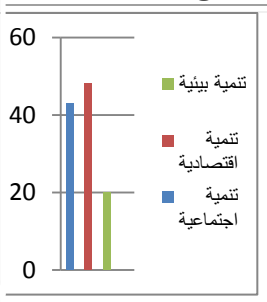
	قرية العزيمة مبارك		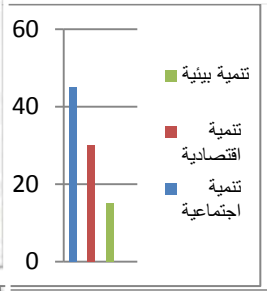
	قرية نونة الجبل		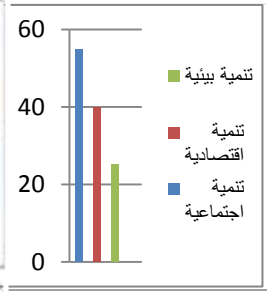
	قرية الشيخ مسعود		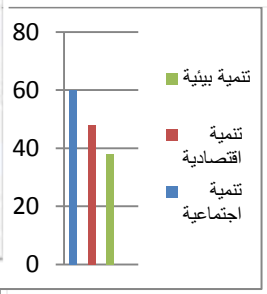

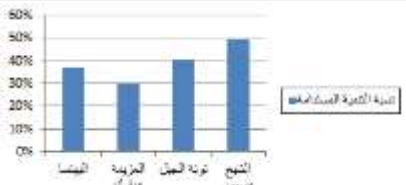

شكل بيانى(4): التنمية المستدامة بقرى الظهير الصحراوي بمحافظة المنيا – المصدر الباحثين

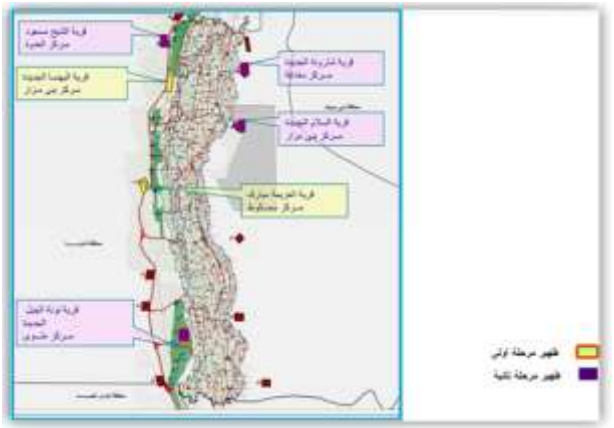

شكل (7): يوضح مواقع قرى الظهير الصحراوي بمحافظة المنيا
المصدر : وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية, الهيئة العامة للتخطيط العمراني, 2010م

3.4.3. مواقع قرى الظهير الصحراوي بمحافظة سوهاج

جدول(5): يوضح مقارنة بين قرى الظهير الصحراوي بمحافظة سوهاج

	القرى	ما تم تحقيقه	تحقيق التنمية المستدامة
محافظة سوهاج	قرية بنت خلاف الجديدة	قام بتصميم القرى المهندس محمد حمزة (حمزة معماريون ومخططون)، والذي حاز عنها على الجائزة التقديرية لمشروعات الإسكان المنخفض التكاليف لذوى الدخول المتوسطة وذوى أدنى الدخول في المدن القائمة أو المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة بجائزة حسن فتحي للعمارة لعام 2010، وهى تعد الجيل الأول من قرى الظهير الصحراوي المزمع إنشائها، والتي تستوعب ما بين 10 آلاف إلى 15 ألف نسمة والطريق الصحراوي الجديد بالضفة الغربية للنيل سيمثل شرياناً لهذه القرى والأراضي المحيطة به، كما سيعمل الطريق السريع المزمع إنشائه أيضاً على تكوين مجتمعات عمرانية جديدة على جانبيه بحلول 2017	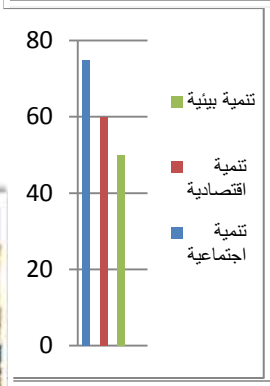
	قرية الجلاوية		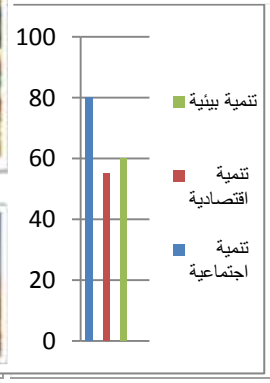

JES, Assiut University, Faculty of Engineering, Vol. 43, No. 3, May 2015, pp. 378 – 402

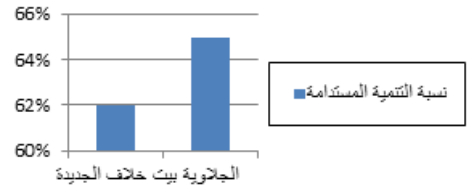

شكل بيانى (4): التنمية المستدامة بقرى الظهير الصحراوى بمحافظة سوهاج – المصدر: الباحثين

4.4.3. مواقع قرى الظهير الصحراوي بمحافظة أسيوط

جدول(6): يوضح مقارنة بين قرى الظهير الصحراوي بمحافظة أسيوط – المصدر: الباحثين

	القرى	ما تم تحقيقه	تحقيق التنمية المستدامة	
محافظة أسيوط	قرية دشلوط	انتهت محافظة أسيوط من تسليم 100 مسكن للشباب بقرية دشلوط ضمن قرى الظهير الصحراوي على مساحة 200فدان ويبلغ مساحة المسكن 63 متر مربع منهم 50 منزل دور أرضى قابل للتعلية وحظيرة 77 متر مربع و50 منزل ريفي بمساحة 58 متر مربع وحظيرة بمساحة 82 متر مربع" [24]، إن الهيئة العامة للتخطيط العمراني قد أعدت الدراسات الخاصة بإقامة وتنفيذ القرى الجديدة بالظهير الصحراوي لمحافظة أسيوط وإنشاء مجتمعات عمرانية ريفية بصورة مخططة لتمثل نموذجا لريف مصر الجديد وذلك بوضع استراتيجية متكاملة لتنمية الظهير الصحراوي للمحافظات وزيادة المساحة حول وادي النيل، هذا وتتكون القرية من مبنى إدارة بالوحدة المحلية ومدرسة تعليم أساسي بمساحة 315 متر مربع ووحدة صحية متطورة على مساحة 160 متر مربع وسوق تجارى بمساحة 186 متر مربع بالإضافة إلى دار مناسبات و مخبز بمسطح 70 متر مربع وسنترال ومكتب بريد		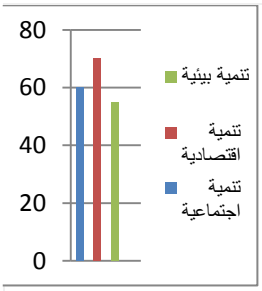
	قرية مير			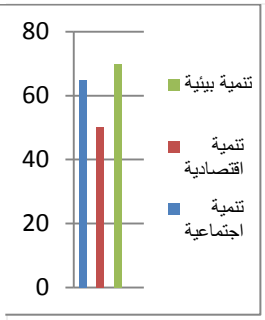
	قرية وادى الشيخ			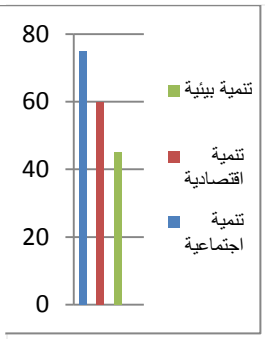

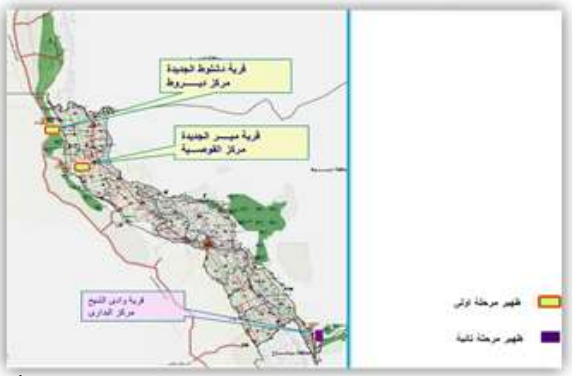

شكل (7): يوضح مواقع قرى الظهير الصحراوي بمحافظة أسيوط
المصدر : وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2010م

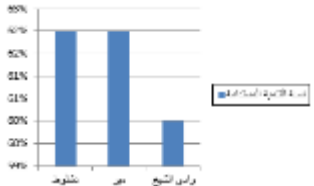

شكل بياني (5): التنمية المستدامة بقرى الظهير الصحراوي بمحافظة أسيوط – المصدر: الباحثين

5.4.3. مواقع قرى الظهير الصحراوي بمحافظة قنا

جدول(7): يوضح مقارنة بين قرى الظهير الصحراوي بمحافظة قنا – المصدر: الباحثين

	القرى	ما تم تحقيقه	تحقيق التنمية المستدامة	
محافظة قنا	قرية العقب	أن محافظ قنا أصدر قرارا لإنشاء عدد 60 وحدة سكنية بناحية قرية كرم عمران بتكلفة 3مليون و228 ألف جنيه ، كما أصدر القرار رقم 696 لسنة 2009 بشأن تشكيل لجنة لبيان مدى خطورة الموقع، وأفاد التقرير أن القرية أقيمت في المسار الطبيعي للسيول وفى أكثر المناطق المهددة بالخطر لوقوعها في وادى السراي الذي يتميز بالخطورة الشديدة، ورغم ذلك تم إقامة القرية دون الرجوع لوزارة الري والموارد المائية لاختيار البديل، وقد تم اختيار الموقع على مرحلتين : الأولى تشمل إقامة المباني والخدمات والتي جاءت في المسار الطبيعي	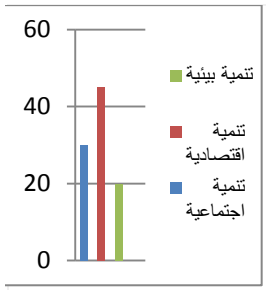	
	قرية كرم عمران		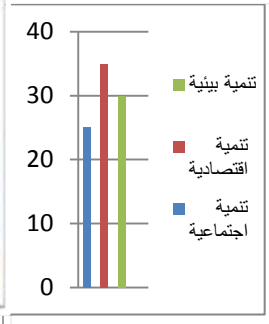	

قرية بلاد المال	لميـاه السـيول عنـد وادي السراي الذي يعرف بأنـه من أكثر الأودية خطورة، وجـاءت المرحلـة الثانيـة فـي منطقـة مرتفعـة كـان مـن الممكـن الاسـتفادة بهـا وإقامـة القريـة عليها بعيدا عن خطر السيول إلا انـه تـم تنحيـة هـذا الموقـع واسـتبعاده ليسـتقر الأمـر إلـى اختيار الموقع الحالي، ممـا يعد إهدارا للمـال العـام وتعـريض حياة عشرات الأسر المصرية للخطر.	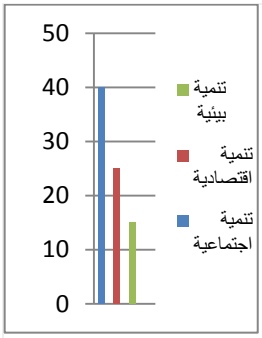	

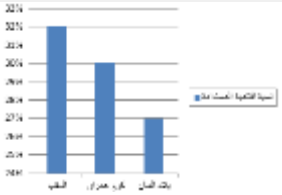

شكل بياني (6): التنمية المستدامة بقرى الظهير الصحراوي بمحافظة قنا – المصدر: الباحثين

6.4.3. مواقع قرى الظهير الصحراوي بمحافظة أسوان

جدول(8): يوضح مقارنة بين قرى الظهير الصحراوي بمحافظة أسوان – المصدر: الباحثين

	القرى	ما تم تحقيقه	تحقيق التنمية المستدامة	
محافظة أسوان	قرية الرمادي الجديدة	تـم الانتهـاء مـن أعمـال الكهربـاء، ميـاه الشـرب، المبنى الإداري. كمـا تـم الانتهـاء مـن 52 بيـت ريفـي مرحلـة أولـى و 46 بيـت ريفـي المرحلـة الثانيـة، تـم رصـف الطريـق الرئيسـي للقريـة الإسـفلت وعمـل تربـة زلطيـه للطـرق داخـل القريـة، تـم إنشـاء المخبـز، السـنترال والبريـد، المدرسـة و السـوق التجـاري ، الوحـدة الصـحية و المسجد		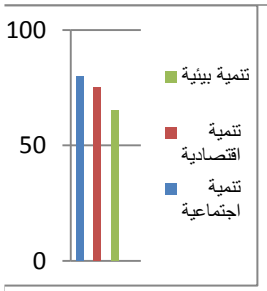
	قرية فارس الجديدة			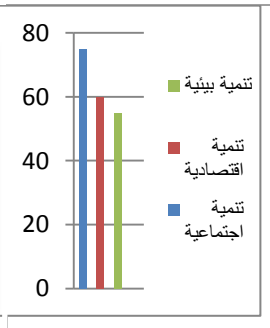

شكل بياني (7): التنمية المستدامة بقرى الظهير الصحراوي بمحافظة أسوان – المصدر: الباحثين

7.4.3 . النتائج التحليلية للتنمية المستدامة لقرى الظهير الصحراوي

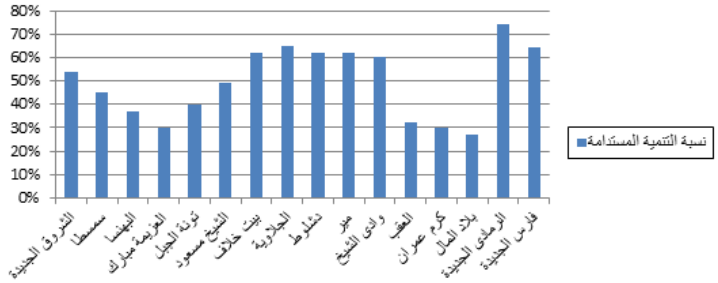

شكل بياني (8): التنمية المستدامة لقرى الظهير الصحراوى بصعيد مصر

يتضح مما سبق أن أعلى نسبة للتنمية المستدامة بقرية (الرمادى الجديدة) بمحافظة أسوان وأقل نسبة للتنمية المستدامة بقرية (بلاد المال) بمحافظة قنا

4. نتائج البحث

- يتضح مما سبق أن استراتيجية تنمية قرى الظهير الصحراوي قد قامت على أسس علمية مع الأخذ في الاعتبار المعايير العمرانية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، بهدف الوصول إلى الأهداف المنشودة بشرط ضمان تحقيق هذه الاستراتيجية بطريقة مستدامة، وبالنظر نظرة شاملة على استراتيجية تنمية قرى الظهير الصحراوي وكيفية مساهمتها في حل المشاكل التي قامت من اجلها مثل مشكلة انتشار العشوائيات وازياد البطالة والفقر وضعف مستوى المعيشة والتدهور في كثير من مجالات الحياه سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو الخدمية، حيث أدى ذلك إلى زيادة ظاهرة الهجرة الداخلية وخاصة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى،
- تهدف استراتيجية تنمية قرى الظهير الصحراوي إلى توفير فرص عمل جديدة عن طريق إقامة العديد من الأنشطة الاقتصادية في هذه القرى الجديدة بالإضافة إلى توفير المسكن والخدمات والمرافق الأساسية لرفع مستوى المعيشة لهم، مما يؤدى إلى الحد من ظاهرة الهجرة الداخلية، وتقليل مشكلة انتشار المناطق العشوائية في المدن الكبرى، بالإضافة إلى حل مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة في المناطق الريفية.
- وقد تم وضع تصور لما يمكن أن تكون عليه قرى الظهير الصحراوي حتى تتمكن هذه القرى الجديدة من تحقيق الاهداف المقامة من أجلها، وحتى تصبح قوة اقتصادية كبيرة تعمل على تنمية الاقتصاد.
- يجب اعتبار قرى الظهير الصحراوي مراكز اقتصادية كبيرة، كما يجب تكوين مجتمعات عمرانية ريفية جديدة بصورة مخططة من خلال اطار تخطيطي عمراني متكامل بين كافة العناصر في القرية سواء المناطق السكنية أو الخدمات مما يسمح بإقامة حياة اجتماعية طبيعية متكاملة داخل قرى الظهير الصحراوي، ويعمل على الاستغلال الأمثل لجميع الامكانات والموارد الطبيعية والمواد المحلية المتاحة، مع تحقيق أكبر قدر من المرونة في التصميم والحفاظ على مبادئ التنمية المستدامة لتحقيق أهداف الأجيال المستقبلية، والحفاظ على البيئة وصحة السكان.
- من الممكن وضع احتمالية تقسيم قرى الظهير الصحراوي إلى ثلاثة مناطق تشمل مناطق صناعية على الحواف، ومناطق زراعية في المنتصف، ثم مناطق سكنية في المناطق الممهدة بالطرق والتي بها خدمات معيشية ومزودة بالمرافق المختلفة.

- يجب الاهتمام بالمشاركة الشعبية في عملية تخطيط قرى الظهير الصحراوي الجديدة وتصميم المسكن بها، وكذلك في أسلوب إدارة تنمية قرى الظهير الصحراوي بحيث يتم الاعتماد على إدارة مشتركة بين سكان القرى الجديدة والحكومة.
- لم يؤد إنشاء قرى الظهير الصحراوي لتوقف عملية التعدي علي الرقعة الزراعية بدليل أنها مازالت مستمرة وبشكل يومي وفي تزايد إلي جانب عدم الحد من الهجرة الداخلية مع الاعتراف بأن هذه القرى حضارية ومخططة.
- ارتفاع تكلفة إنشاء هذه القرى لإقامة مبان ثم هدمها وإقامة مبان أخري كما حدث بقرية بيت خلاف
- أسس اختيار القرى الجديدة لم يتم الالتزام بها علي أرض الواقع كما حدث بقرية عرابة أبو عزيز الجديد بمركز المراغة ومساحة زمامها السكني 124 فدانا فقط
- وبالنظر إلى مشاريع تنمية الريف المصري نجد أنها لم تحقق النتائج المطلوبة لعدة أسباب منها :
  - غياب النظرة الشاملة والمتكاملة لعمليات التنمية الريفية .
  - عدم وجود خطط واقعية طويلة المدى وأخرى متوسطة وقصيرة المدى.
  - عدم وجود تنسيق كامل بين الأجهزة الحكومية المعنية بمشاريع تنمية القرية .
  - غياب دور الأجهزة المحلية والمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات والتخطيط ثم التنفيذ لخطط التنمية.
  - إنشاء هذه المشاريع داخل القرية وتمددها وتوسعها على الأراضي الزراعية مخالفة بذلك الاستراتيجية القومية للدولة والتي تهدف إلى الحفاظ على هذه الأرض المصدر الوحيد لغذاء الشعب .

5. التوصيات

1- لتجنب السلبيات العمرانية يجب مراعاة التالي:

- الالتزام بالمخططات العمرانية واستعمالات الأراضي لتجنب ظهور العشوائيات في المجتمع الجديد.
- أهمية توفر الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وثقافة وترويح لتشجيع نزوح القرويين إلى التجمع الجديد.
- أهمية التوازن بين المرافق ومعدلات الإسكان مع أهمية سير الحاجات الأساسية من المرافق وبخاصة المياه والكهرباء.
- أهمية احترام الطابع الريفي في التصميم من الخصوصية والملائمة البيئية للتخطيط وتصميم الوحدات.
- ضرورة وجود تميز بالقرى الجديدة ووجود امتيازات بحيث تحقق الجذب لتحقيق المستهدف من معدلات الاستيطان ووصول معدلات العمالة للمستهدف من تخطيطه.
- ضرورة تميز القرى الصحراوية الجديدة وملاءمتها للطابع العمراني الملائم للبيئة الصحراوية واستخدام النمط المتضام.
- ضرورة الفصل بين القرى الجديدة ومثيلاتها القائمة وتخطيط ما حولها لتجنب إنشاء امتدادات عمرانية لهذه القرى.
- الموازنة بين نمو المناطق السكنية والخدمية واكتمال المباني في جميع مراحل تنفيذ القرى حتى لا يتشتت نموها العمراني.
- ضرورة الموازنة بين توزيع الخدمات على مستوى القرية أو القرية الأم أو حتى المجموعات السكنية والموازنة بين جميع القطاعات (الإسكان والمرافق والصناعة) بحيث لا ينمو أحدهم على حساب الآخر.
- ضرورة توفير التمويل اللازم لإنشاء هذه القرى حتى لا تتأخر في النمو العمراني مع ملاحظة قلة الاعتمادات اللازمة للقرى عنه في المدينة.
- ضرورة التنسيق والتنظيم بين نمو هذه القرى والمناطق المتاخمة لها حتى تحقق التكامل مع بعضها لتحقيق الغرض منها.

2- لتجنب السلبيات الاقتصادية يجب مراعاة التالي:

- ضرورة تخطيط شبكات البنية الأساسية حتى لا يمثل تشغيلها عبء على أوجه الأنشطة التنموية بالقرية وتدهور مستوى الشبكات بها.
- تنوع القاعدة الاقتصادية للقرى الجديدة من زراعة وصناعات خفيفة حتى تحقق العائد من الأموال المستثمرة فيها.

- ضرورة توفير التمويل اللازم من الموازنة العامة مع ملاحظة أن تكلفة إنشاء القرى تقل بكثير عنه فى المدن وبالتالي يمكن أن يتحملها الاقتصاد القومي للدولة.

3- لتجنب السلبيات الإدارية والتنظيمية يجب مراعاة التالي:

- ضرورة التنسيق والتكامل في إدارة الإسكان لضبط النمو العمراني للقرية.
- الالتزام بتنفيذ المخططات العمرانية للقرية مع ضرورة فصل الصناعات إن وجدت.
- توفير الكوادر الإدارية المؤهلة والقادرة على إدارة التنمية العمرانية للقرية.
- التنسيق بين الأجهزة التي تقوم على تمويل القرية وتوجه الإنفاق.
- إنشاء قاعدة بيانات على مستوى القرية والتجمعات القروية تخدم عملية التخطيط الإداري.
- تحديد السلطات والاختصاصات التي تمارسها أجهزة القرى مع ضرورة التنسيق بين القطاعات المختلفة.
- التنسيق بين الجهاز الإداري للقرية والوزارات المعنية بتنمية هذه القرى مع توفير المرونة في توجيه الاستثمارات من قطاع لآخر حسب متطلبات الموقف.
- ضرورة الاهتمام بآراء المستثمرين والمعنيين بإدارة التنمية العمرانية للقرية من القطاع الخاص مع إعطاء الجهاز الإداري السلطات الفعلية لاتخاذ القرار.
- ضرورة تدريب الجهاز الإداري كل فترة على الطرق الحديثة للإدارة مع تجنب معوقات التنمية من البيروقراطية والروتين.

4- لتجنب السلبيات الاجتماعية يجب مراعاة التالي:

- ضرورة مراعاة وملائمة الوحدة السكنية لإحجام الأسر مع ملاحظة أن الأسر الريفية أكثر عدداً عنه فى الحضر وملاءمة الوحدات للقدرة الشرائية للأسرة.
- مراعاة البعد الاجتماعي والعادات الريفية وقدرة الريفين المحدودة على الشراء حيث أن معظم سكان الريف من الفئات محدودة بل منعدمة الدخل.
- ضرورة توفير فرص عمل لسكان هذه القرى لتجنب ظاهرة الطاقات المحترقة في التنقل يومياً.
- ضرورة اهتمام القطاع الخاص بالمشاركة الفعالة في العملية التنموية للقرية مع تجنب التعقيدات الإدارية.
- أهمية الاستفادة من الكوادر والمؤهلات النازحة من الريف إلى الحضر والتي يمكن أن تؤدى دور المحفز في المجتمع الريفي.

5- لتجنب سلبيات السياسات التخطيطية يجب مراعاة التالي:

- زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في جميع المجالات وعدم الاعتماد على الحكومة المركزية كمصدر أساسي للتمويل.
- ضرورة مشاركة الجهاز الإداري للقرية في القرارات المصيرية لها مع توفير النظم الفعالة للمتابعة وإيجاد معايير لقياسها سواء بالنتائج أو الأهداف.
- ضرورة سن القوانين واللوائح التي تمنع المتاجرة والمضاربة في أراضي القرى الجديدة.
- الدراسة الجيدة والمتأنية لقرار إنشاء القرية وموقعها وحجمها بما يتناسب مع متطلبات الإقليم.
- الاهتمام بالدراسات الأولية للموقع من دراسات طبوغرافية وبيئية وعمرانية وعلاقة القرية بما حولها وتوافر المياه.
- تناسق القرارات الإدارية مع منهج تخطيط القرية وتوحيد القرارات ودراستها في شأن إنشاء القرى.
- توفير قاعدة بيانات ومعلومات للمخططين مع دقتها مما يؤثر بالإيجاب على إعداد المخططات العمرانية لها والنهوض بها وتحقيق أهدافها.

المراجع

[1] Retrieved on (2001) at: www.fao.org//docrep/004/x3307a/x3307a04.htm
[2] Retrieved on (21/4/2015) at : ar.wikipedia.org / wiki / عمارة_مستدامة

[3] Retrieved on (2012) at: www.breeam .org
[4] Retrieved on (15/2/2011) at: http://www.ye1.org/vb/showthread.php=51832
[5] Retrieved on (3/8/2010) at:
www.pfppa.org/images/.../Development%20and%20Demography.doc
[6] Retrieved on (23/10/2013) at: //rew-mag.com / ar / مجلة عالم الطاقة المتجددة
[7] Retrieved on(2013) at www.arconstructioninc.com
[8] www.arch-news.net (26/11/2010)
[9] www.pinterest.com (2002)
[10] ar.wikipedia.org (2011)
[11] Retrieved on 16/8/2014 at: www.vetogate.com
[12] المقدم،حاتم،"التنمية البشرية في مصر والعالم"،كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، يوليو 2004.
[13] العمر، مضر خليل و المومني، محمد احمد عقلة، "جغرافية المشكلات الاجتماعية "، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد ، 2000 (من صـ 13 – 21).
[15] العقابي،فاضل ، الحوار المتمدن ، العدد: 1921 (2007 / 5 / 20)
[16] جريدة التعليم العربي،" التعليم في الوطن العربي أمام التحديات التكنولوجية "، 2011/1/11.
[17] بوبيبه، نبيل،" التصنيع كأسلوب للتنمية"، جامعة جيجل، 2009/2008م.
[8] العصفور، صالح، " الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها "، المعهد العربي للتخطيط، 2010/2/9م.
[19] بخاري، عبلة عبد الحميد، " معوقات التنمية الاقتصادية "،2009م .
[20] زغلول، عباس، رئيس شعبة التطبيقات الهندسية والمياه بالهيئة المجمعة، " التعديات أهدرتها.. والتسقيع دمرها .. ولا عزاء للأراضي الزراعية!"، 2010/6/28م.
[21] الهيئة العامة للتخطيط العمراني
[22] الغمرى، منال،" التخطيط العمراني يعالج مشكلات التعديات "، القاهرة، جريدة الأهرام المصرية، العدد (4308)،2004/11/17م.
[23] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إبريل 2005م.
[24] عبد الغفار، حسن، " محلى بالمنيا يؤكد اختفاء قرى الظهير الصحراوي"، جريدة اليوم السابع، 2010/1/11م.
[25] الجندي، محمود، " تسليم مساكن لـ100شاب بقرى الظهير الصحراوي بأسيوط "، جريدة البشاير ، 2010/2/2م.

EVALUATION OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT POLICIES FOR THE HINTERLANDS VILLAGES IN UPPER EGYPT

ABSTRACT

There are several problems with current Egypt Urban which needs addressed to a comprehensive review، and where the progress of any society depends on the existence of an integrated system is the three axes that help in human construction in this society، and these axes are the economic، the social and the environmental، it must be an interoperability relationship between those three axes

One of the main problems is the increase in population and in poverty rates، this increase in population accompanied by economic decline as a result of state policies which failed to take advantage of the increase in the labor force، increasing the poverty rate in the Egyptian society، and what was the horizontal extension at the expense of the agricultural area، Since the green revolution that could help developing countries overcome the crisis in food systems need costs a lot، so came the firm and strict laws that prevent this stretch of buildings in agricultural areas، but all actions taken did not succeed to stop the infringement of building on agricultural land، the size of what we have lost reached by more than a million and 200 thousand acres of the finest land، mostly in the delta have been wasted due to creep and growth random. From here we must try to solve the problem of encroachment on agricultural land according to Urban planning in line with the need for Imran، and the need to consider the short and long term needs Citizens of Humanity and not be neglected and activating the role of urban planning to reduce urban sprawl on the agricultural land and accommodate the projected population growth where it is already reviewing all possible alternatives، in addition to research and affirmative action solutions which exploit the hinterlands and the establishment of new communities to accommodate population growth، Against this background raises Find the following question: How can solve the problem of population growth and the problem of encroachment on agricultural land to exploit the hinterland for establishment of new communities. The research will address the status of the villages of Upper Egypt hinterlands and study the strategy of sustainable development of these villages، and we conclude that the village that had the highest percentage of sustainable development and the village which has achieved a less proportion of sustainable development

The search ends provide scientific recommendations، and proposals to reduce the phenomenon of encroaching on agricultural land and take advantage of the hinterlands to accommodate population growth